أثر القانون الخاص على العقد الإداري

علي عبد الأمير قبلان
دكتوراه في القانون الخاص

الجزء الأول

تقديم ٧
المقدمة ١٧
القسم الأول: أثر القانون الخاص على نشأة العقد الإداري ٤٩
الباب الأول: المبادئ الأساسية لأحكام العقد ٥٧
الفصل الأول: مبدأ سلطان الإرادة ودوره في إنشاء العقود ٥٨
الفرع الأول: مبدأ سلطان الإرادة وفق النظريتين التقليدية والحديثة ٦٣
الفقرة الأولى: النظرية التقليدية ٦٥
النبذة الأولى: في شكلية العقود ٦٦
النبذة الثانية: تطور مبدأ سلطان الإرادة ٦٨
الفقرة الثانية: النظرية الحديثة ٧٠
النبذة الأولى: الفلسفة الفردية ٧٣
النبذة الثانية: الفلسفة الاجتماعية ٧٥
الفرع الثاني: جدلية مبدأ سلطان الإرادة وتطوره ٧٩
الفقرة الأولى: الإرادة أصل الحق ٨٠
الفقرة الثانية: سيطرة مبدأ سلطان الإرادة على النواحي القانونية ٨١
الفقرة الثالثة: المبدأ التوافقي لسلطان الإرادة ٨٣
النبذة الأولى: مرحلة ما قبل العقد (المفاوضات) ٨٥
النبذة الثانية: مرحلة تنفيذ العقد ٨٦
الفقرة الرابعة: تطور مبدأ سلطان الإرادة في القانون العام ٨٨
النبذة الأولى: الواقع العملي ٩٠
النبذة الثانية: الواقع النفسي والتحليلي ٩١

النبذة الثالثة: التخلي عن النظرة التقليدية لمبدأ سلطان الإرادة ... ٩٤
الفرع الثالث: انعكاس مبدأ سلطان الإرادة على العقد الإداري ... ٩٥
الفقرة الأولى: العقد الإداري شريعة المتعاقدين ... ٩٦
النبذة الأولى: الوضع في فرنسا ... ٩٧
النبذة الثانية: الوضع في مصر ... ٩٩
النبذة الثالثة: الوضع في لبنان ... ١٠١
الفقرة الثانية: العقد الإداري شريعة المرفق العام ... ١٠٤
الفرع الرابع: تقييم مبدأ سلطان الإرادة ... ١٠٦
الفصل الثاني: الحرية التعاقدية ونظرية الإذعان ... ١١١
الفرع الأول: مبدأ الحرية التعاقدية وأهميتها ... ١١٧
الفقرة الأولى: مفهوم الحرية التعاقدية وأساسها
القانوني في القانون العام ... ١٢٢
الفقرة الثانية: تطور مفهوم الحرية التعاقدية في القانون العام ... ١٢٨
النبذة الأولى: في الاجتهاد الفرنسي ... ١٢٩
النبذة الثانية: في الفقه الفرنسي ... ١٣١
أولاً: الموقف المؤيد ... ١٣٢
ثانيًا: الموقف المعارض ... ١٣٥
ثالثًا: تقييم الموقفين ... ١٣٧
النبذة الثالثة: الحرية التعاقدية كقيمة دستورية ... ١٣٩
النبذة الرابعة: نطاق الحرية التعاقدية في العقد الإداري ... ١٤٦
أولاً: النطاق المقيد لإرادات الأطراف وفقًا لطبيعتها ... ١٤٩
ثانيًا: النطاق المقيد لإرادات الأطراف وفقًا للقانون ... ١٥٢
الفقرة الثالثة: آثار الحرية التعاقدية على العقد الإداري ... ١٥٤
النبذة الأولى: القيود المباشرة ... ١٥٥
النبذة الثانية: القيود غير المباشرة ... ١٥٩
الفرع الثاني: نظرية الإذعان في العقد الإداري ... ١٦٢

الفقرة الأولى: الطبيعة القانونية لعقد الإذعان ١٦٦
الفقرة الثانية: موقف الفقه والاجتهاد من «الإذعان»
في فرنسا ومصر ١٦٩
النبذة الأولى: تنوع الاتجاهات الفقهية والاجتهادية في فرنسا ١٦٩
النبذة الثانية: موقف الفقه والقضاء المصريين من نظرية
الإذعان في العقد الإداري ١٧٤
النبذة الثالثة: مبررات استبعاد الإذعان عن العقد الإداري ١٧٧
الفقرة الثالثة: مبدأ المساواة بين المتعاقدين في العقد الإداري ١٧٩
الباب الثاني: أركان العقد الإداري وأحكامه ١٨٧
الفصل الأول: أركان العقد الإداري ١٨٩
الفرع الأول: مبدأ الرضائية في العقد الإداري ١٩٧
الفقرة الأولى: وجود الإرادة المعبرة عن التعاقد ٢٠٥
النبذة الأولى: إرادة أشخاص القانون الخاص ٢٠٦
النبذة الثانية: إرادة أشخاص القانون العام ٢٠٨
الفقرة الثانية: الإدارة طرف في العقد ٢١٢
النبذة الأولى: أشخاص القانون العام ٢١٤
أولاً: الشخص العام ٢١٦
ثانيًا: أنواع الأشخاص العامة ٢٢٠
الفقرة الثالثة: الأهلية (مدنيًا) والاختصاص (إداريًا) ٢٢٩
النبذة الأولى: الاختصاص ٢٣٢
أولاً: الاختصاص في فرنسا ٢٣٥
ثانيًا: في مصر ٢٣٩
ثالثًا: في لبنان ٢٤٢
رابعًا: أثر الترخيص أو القرار على العقد الإداري ٢٤٣
الفقرة الرابعة: عيوب الرضى في العقد الإداري ٢٤٤
النبذة الأولى: الغلط ٢٤٨

النبذة الثانية: الخداع ٢٥١
النبذة الثالثة: الإكراه أو الخوف ٢٥٤
النبذة الرابعة: الغبن ٢٥٨
النبذة الخامسة: تقييم عيوب الرضى في العقد الاداري ٢٦٤
الفقرة الخامسة: التقاء الإرادتين وتوافقهما في العقد الإداري ٢٦٦
النبذة الأولى: الشروط اللازمة لصحة إبرام العقد الإداري ٢٦٦
النبذة الثانية: الآثار القانونية المترتبة على إبرام العقد ٢٦٧
النبذة الثالثة: الآثار القانونية المترتبة على رفض
الإدارة إبرام العقد. ٢٦٩
النبذة الرابعة: الأثر القانوني للوعد بالتعاقد الإداري ٢٧٠
الفرع الثاني: الموضوع في العقد الإداري ٢٧١
الفقرة الأولى: تحديد موضوع العقد الاداري ٢٧٨
النبذة الأولى: التعيين الكمي للموضوع ٢٧٨
النبذة الثانية: التعيين النوعي للموضوع ٢٨١
الفقرة الثانية: مشروعية الموضوع في العقد الإداري ٢٨٧
النبذة الأولى: الموضوع غير المشروع بنص التشريع ٢٨٨
النبذة الثانية: الموضوع غير المشروع بطبيعته ٢٩٠
الفقرة الثالثة: استحالة الموضوع في العقد الاداري ٢٩٢
الفقرة الرابعة: موضوع العقد الإداري والانتظام العام ٢٩٣
الفقرة الخامسة: المرفق العام موضوع العقد الإداري ٢٩٧
النبذة الأولى: معيار المرفق العام ٣٠٣
النبذة الثانية: المبادئ العامة للعقود الإدارية
وأثرها على المرفق العام ٣٠٥
النبذة الثالثة: القواعد التي تحكم المرفق العام ٣٠٧
النبذة الرابعة: ارتباط العقد بنشاط المرفق العام ٣١٢
النبذة الخامسة: دور المتعاقد مع الإدارة (المعاون) ٣١٣

أولاً: آثار فكرة المعاونة على التزامات المتعاقد ٣١٤
ثانيًا: آثار فكرة المعاونة على حقوق المتعاقد مع الإدارة ... ٣١٤
الفرع الثالث: السبب في العقد الإداري ٣١٦
الفقرة الأولى: مفهوم السبب في القانون والفقه المدنيين ٣١٨
الفقرة الثانية: مفهوم السبب في العقد الإداري ٣٢٤
الفقرة الثالثة: المصلحة العامة ٣٢٩
النبذة الأولى: المنفعة العامة غاية المرفق العام ٣٣٤
النبذة الثانية: مشروعية المصلحة العامة ٣٣٦
الفقرة الرابعة: تقييم للسبب في العقد الاداري ٣٣٨
الفصل الثاني: أثر أحكام القانون الخاص على العقد الإداري ٣٤١
الفرع الأول: مدى القوة الملزمة للعقد الإداري ٣٤٢
الفقرة الأولى: القوة الملزمة للعقد الإداري ٣٤٢
النبذة الأولى: العقد الإداري عقد مركب ٣٤٤
النبذة الثانية: مبررات التعديل الانفرادي ٣٤٨
النبذة الثالثة: ثبات القوة الملزمة في العقد الإداري
فقهًا واجتهادًا ٣٥٢
الفقرة الثانية: آثار حكم البطلان ٣٥٧
الفرع الثاني: الموجبات والحقوق في العقد الإداري ٣٦٩
الفقرة الأولى: حقوق والتزامات الإدارة ٣٧٢
النبذة الأولى: حقوق الإدارة ٣٧٢
أولاً: حق الرقابة والتوجيه ٣٧٢
ثانيًا: حق التعديل ٣٧٥
النبذة الثانية: التزامات الإدارة في العقد الإداري ٣٨٣
الفقرة الثانية: حقوق المتعاقد مع الإدارة في العقد الإداري ٣٨٨
النبذة الأولى: الحق في المقابل المالي ٣٨٨
النبذة الثانية: الحق في التوازن المالي ٣٩٢

النبذة الثالثة: استثناء المتعاقد مع الإدارة من
مبدأ المساواة أمام الأعباء العامة ٣٩٨
الفقرة الثالثة: التزامات المتعاقد ٣٩٨
الفرع الثالث: الجزاءات المترتبة على المتعاقدين في العقد الإداري ـ ٤٠٤
الفقرة الأولى: الجزاء المترتب على المتعاقد مع الإدارة ٤٠٤
النبذة الأولى: الجزاءات المالية ٤٠٩
النبذة الثانية: التنفيذ العيني ٤١٤
النبذة الثالثة: الجزاءات الفاسخة ٤١٨
النبذة الرابعة: رقابة القضاء على العقوبات
التي تفرضها الإدارة ٤٢١
الفقرة الثانية: جزاء مخالفة الإدارة لالتزاماتها في العقد الإداري ـ ٤٢٦
الفقرة الثالثة: الجزاءات الجزائية ٤٣٢
الفقرة الرابعة: المسؤولية العقدية والمسؤولية التقصيرية ٤٣٣
الفرع الرابع: حقوق الغير في العقد الإداري ٤٤١
الفقرة الأولى: مبدأ الأثر النسبي في العقود الإدارية ٤٤١
النبذة الأولى: حقوق الغير وفقًا للقانون ٤٤٣
النبذة الثانية: حقوق الغير المنصوص عنها
في العقد الإداري ٤٤٤
النبذة الثالثة: حقوق المستفيدين من المرافق العامة
في مواجهة أطراف العقد الإداري ٤٤٥
أولاً: حقوق المستفيدين تجاه الإدارة ٤٤٥
ثانيًا: حقوق المستفيدين تجاه الملتزم ٤٤٦
النبذة الرابعة: الحقوق والأعباء التي تفرضها
العقود الإدارية على الغير ٤٤٨
الفقرة الثانية: الأساس القانوني لآثار العقود الإدارية على الغير ... ٤٤٩
النبذة الأولى: نظرية الاشتراط لمصلحة الغير ٤٤٩

النبذة الثانية: الطبيعة الذاتية للعقود الإدارية ٤٥٢
النبذة الثالثة: إقرار مبدأ النسبية وتبرير كل حالة
بشكل انفرادي ٤٥٢
النبذة الرابعة: تحديد الغير في العقود الإدارية ٤٥٣
الفرع الخامس: انتهاء العقود الإدارية ٤٥٧
الفقرة الأولى: النهاية الطبيعية للعقود الإدارية ٤٥٧
النبذة الأولى: انتهاء العقد بالتنفيذ الكامل ٤٥٧
النبذة الثانية: انتهاء العقد بانتهاء مدته ٤٥٨
الفقرة الثانية: نهاية العقود الإدارية قبل أجلها ٤٦٠
النبذة الأولى: الفسخ الاتفاقي ٤٦٠
النبذة الثانية: الفسخ بقوة القانون ٤٦١
النبذة الثالثة: الفسخ بحكم قضائي ٤٦٣
أولاً: الفسخ القضائي بسبب القوة القاهرة ٤٦٤
ثانيًا: الفسخ القضائي كجزاء للإخلال بالعقد ٤٦٦
ثالثًا: الفسخ القضائي بسبب التعديل الانفرادي ٤٦٧
النبذة الرابعة: الفسخ الإداري ٤٦٧
أولاً: الفسخ الإداري بنص العقد ٤٦٨
ثانيًا: الفسخ الإداري بنص القوانين والأنظمة ٤٦٩
ثالثًا: الفسخ الإداري بإرادة الإدارة المنفردة ٤٧٠